

## أسئلة مقدمة للوفد المصري قبل مناقشة التقرير الدوري الشامل

### الدانمارك

- هل سوف تضمن مصر أن يتم التحقيق الفوري والدقيق والموضوعي لكافة ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة وأن يقدم المسئولون عن ذلك إلى العدالة؟ هل سوف تقدم مصر بشكل دوري معلومات مصنفة بشأن شكاوى التعذيب وسوء المعاملة وتتخذ الإجراءات اللازمة بشأنها؟ متى تنوي مصر تبني البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب؟ هل تنوي مصر دعوة المقرر الخاص بالتعذيب وهل تنوي الاستجابة لطلبات الزيارة الأخرى من قبل مقرري الإجراءات الخاصة؟
- الدانمارك تعبر عن قلقها بشأن تزايد أشكال التمييز والعنف ضد الأقباط المصريين.
- ما هي الخطوات التي تنوي مصر اتخاذها لمنع التمييز ضد الأقليات الدينية؟
- رغم تصديق مصر على السيداو إلا أنها احتفظت بتحفظاتها على المواد 2 و 9 و 16. الأمم المتحدة تعتبر أن المادة 2 و 16 هي مواد أساسية في الاتفاقية. هل تنوي مصر رفع تحفظاتها عن هاتين المادتين؟

### لاتفيا

- طبقا للمعلومات الواردة من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان فإن 65 دولة من مختلف أنحاء العالم قد وجهت دعوات إلى كافة مقرري الإجراءات الخاصة للمجلس الدولي لحقوق الإنسان. في ظل التعاون السابق مع مقرري الإجراءات الخاصة ورغم طلبات الزيارة التي تقدم بها المقررون لزيارة مصر - هل تنوي بلادكم توجيه دعوة إلى كافة مقرري الإجراءات الخاصة في المستقبل؟

### السويد

- طبقا لمعلومات موثوق منها، بما فيها المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، لازال التعذيب واحدا من أخطر مشكلات حقوق الإنسان في مصر. حيث تم تقديم التقارير عن التعذيب في عديد من المناسبات. كذلك هناك شكاوى من ان ممارسي التعذيب لا يقدمون للعدالة ويبدو أنهم يتمتعون بالحصانة. كذلك تنوه السويد إلى ان أغلب حالات التعذيب تتم في مرحلة اعتقال ما قبل المحاكمة. كذلك تعبر السويد عن قلقها بشأن رفض وزارة العدل في عام 2009 لمحاولات تعزيز آليات المحاسبة لضباط الشرطة المتهمين بالتعذيب وهو الطلب الذي تقدم به البرلمان المصري.
- ترغب السويد في التذكير بأن التعذيب وسوء المعاملة من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. طبقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يجوز تعريض أي شخص للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو الحاطة بالكرامة ولا يسمح القانون الدولي بأي استثناءات وعلى كل الدول أن تلتزم بالمنع غير المشروط لكافة أشكال التعذيب وسوء المعاملة
- ترغب السويد في أن تطلب من مصر توضيح الأسباب التي من أجلها رفضت مقترحات تشديد آليات المحاسبة وما هي الاستراتيجيات التي اعتمدها مصر للقضاء على التعذيب في ضوء التزاماتها في ظل الاتفاقية الدولية المناهضة للتعذيب والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؟ وما الذي تم

عمله تحديداً من أجل مناهضة التعذيب أثناء فترة الاعتقال السابقة على المحاكمة.

- تشعر السويد بالقلق إزاء حرية التعبير على الإنترنت في مصر وتشير بمزيد من القلق إلى فرض الرقابة على المدونين ومستخدمي الإنترنت والتي زادت في السنوات الأخيرة. في مصر يمضي حالياً شخص عقوبة السجن بسبب نشاطه كمدون كما أن هناك الكثيرين الذين اعتقلوا لفترات تقصر أو تطول. هناك مثال حديث على ذلك بشأن اعتقال مجموعة من المدونين لمدة يوم واحد الذين حاولوا في منتصف يناير زيارة موقع شهد أعمال عنف ضد الأقباط في نجع حمادي. كما تم التحرش وتهديد مدونين آخرين.
- الحرمان من الحرية بسبب ممارسة حرية التعبير والرأي على الإنترنت هو أمر مناف لقانون حقوق الإنسان. القيود على حرية التعبير على الإنترنت يجب أن تكون طبقاً لمعايير قانون حقوق الإنسان الدولي كما ورد في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. (المادة 19، فقرة 3)
- تنوه السويد إلى أن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد توافق في جلسته الثانية عشر في أكتوبر 2009 على قرار بشأن حرية الرأي والتعبير يعترف بأهمية الإنترنت في ممارسة وتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير وتعبير عن قلقها بشأن الرقابة على مستخدمي الإنترنت.
- هل يمكن لحكومة مصر أن تفسر زيادة التحرش واعتقال الأفراد المستخدمين للإنترنت في السنوات الأخيرة؟ كذلك تطلب السويد من مصر أن توضح التدابير التي تم اتخاذها لوقف ذلك التحرش وضمان حرية التعبير على الإنترنت.
- الكثير من التقارير الموثوق بها، بما فيها تقارير المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر ومنظمة العفو الدولية تخلص إلى أن المشكلة الرئيسية التي تعترض تطبيق حقوق الإنسان في مصر هي استمرار فرض حالة الطوارئ المفروضة في مصر منذ 1981. قانون الطوارئ هذا يعطي سلطات تنفيذية واسعة ومن ثم يقوض تطبيق حقوق الإنسان ويضعف آليات المحاسبة الفعالة.
- ما هي التدابير التي اتخذتها حكومة مصر بشأن قانون مكافحة الإرهاب، الذي يفترض فيه استبدال قانون الطوارئ، من حيث احترامه لحقوق الإنسان اتساقاً مع التزامات مصر في ظل القانون الدولي؟

## المملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية

- ما هي دورية اجتماع مصر أو دعوتها للاجتماع مع ممثلي المجتمع المدني المستقلين لمناقشة قضايا حقوق الإنسان؟ ما هو تصور مصر في تناول هموم تلك المنظمات الخاصة، على سبيل المثال، بالتعذيب وحرية العقيدة والتعبير؟
- تؤكد مصر على أن أحكام القضاء، مجلس الدولة والمحكمة الدستورية، قدمت ما يدعم حقوق الإنسان والحريات في مصر. هل يمكن لمصر أن توضح هذا الأمر وأن تعطي الأمثلة بشأن هذه النقطة؟
- هل تم تنفيذ أي من توصيات المجلس القومي لحقوق الإنسان؟ أي توصيات تم تنفيذها وأي توصيات لم يتم تنفيذها ولماذا؟
- كيف تنوي مصر التخطيط لضمان احترام كافية حقوق الإنسان والحقوق الأخرى في مسار الانتخابات القادمة، خاصة الحق في حرية التعبير والتنظيم والتجمع؟

- ما هي نتيجة الحالات التي أثارها التقرير الوطني حيث قام النائب العام بتحويل حالات التعذيب والمعاملة القاسية إلى المحاكم الجنائية والمجالس التأديبية؟
- متى تنوي مصر التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب؟
- ما هو تعريف مصر "لتهديد الأمن العام والنظام العام"؟ ما هي المعايير التي توجه بها هذه التهم لأي شخص؟ وكم عدد الأشخاص المعتقلون حاليا بسبب هذه التهمة؟
- ما هو الجدول الزمني لتطبيق قانون مكافحة الإرهاب الجديد؟ وما هي الخطط الموضوعة للتشاور الوافي مع المجتمع المدني.
- هل يمكن لمصر أن تقدم تفاصيل عدد وطبيعة أحداث 2007 بشأن الأفراد العابرين للحدود المصرية الإسرائيلية، خاصة هؤلاء الذين تعرضوا للإصابة أو الموت؟

### جمهورية التشيك

- هل تنوي مصر الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والأشكال الأخرى من المعاملة أو العقوبة القاسية أو الحادة بالكرامة؟ كيف تضمن المراقبة المستقلة للظروف الاعتقال والسجن وأداء العاملين بها؟
- كيف تضمن حرية التعبير، خاصة استقلال الإعلام وعدم الرقابة بما في ذلك الرقابة على المدونين على الانترنت؟ كيف تضمن حرية الوصول إلى الانترنت؟
- في ضوء عدد طلبات الزيارة المعلقة لمقرري الإجراءات الخاصة نود أن نسأل عما إذا كانت تلك الزيارات سوف تتم وفي أي جدول زمني. هل تنوي مصر توجيه دعوة لمقرري الإجراءات الخاصة بحقوق الإنسان؟
- ما هي طبيعة التعليم والتدريب على حقوق الإنسان المقدم للشرطة والخدمات الأمنية والعاملين في السجون والمعتقلات والقضاء؟ وهل تتضمن تركيزا خاصا على حماية حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والأطفال والأقليات الوطنية أو غيرها مثل اللاجئين أو الأشخاص ذوي الإعاقة؟ كيف تضمن مصر محاسبة العاملين في الأمن والعاملين الآخرين في الدولة من حيث احتمال انتهاكهم لحقوق الإنسان؟ ما هي آلية الشكوى المتوفرة لضحايا التعذيب؟
- هل تنوي مصر مراجعة بعض التدابير القانونية، على سبيل المثال تجريم "اعتياد الفجور" التي تطرح إمكانية سوء استخدامها في ملاحقة وترهيب الأشخاص من ذوي التوجهات أو الهويات الجنسية الأقلية أو الأشخاص المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري المكتسب/الإيدز؟ ما هي البرامج المتوفرة لتعزيز التسامح والقضاء على التمييز على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي؟

### ألمانيا

- عبر المقرر الخاص باحترام حقوق الإنسان في إطار مواجهة الإرهاب عن قلقه بشأن استمرار التعذيب والمعاملة القاسية أو اللا إنسانية والحادة بالكرامة بواسطة القائمين على تنفيذ القانون. كما كان للجنة مناهضة التعذيب ملاحظات شبيهة في عام 2002. ما هو رد مصر على هذه النقاط؟
- أشارت منظمة هيومان رايتس ووتش وعدد من منظمات حقوق الإنسان المختلفة إلى استمرار تطبيق قانون الطوارئ (القانون رقم 162 لعام

1958) منذ عام 1981. معنى قانون الطوارئ هذا هو إمكانية قمع الحكومة للأنشطة السياسية أو منتقدي قانون الطوارئ أو تسمح للسلطات باعتقال الأفراد يدون اتهامات. يرغب الوفد الألماني في معرفة ما إذا كانت حكومة مصر تنوي رفع قانون الطوارئ قبل الانتخابات الرئاسية القادمة؟

- أشارت تقارير منظمات حقوق الإنسان مثل الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان إلى الحاجة إلى مزيد من التناول التشاركي تجاه منظمات مجتمع المدني في مصر والاستفادة من التشاور معها ومساهماتها في السياسات العامة. ترغب مصر في معرفة مدى التشاور مع تلك المنظمات أثناء إعداد هذا التقرير المقدم للمراجعة الدورية الشاملة.

## النرويج

- كيف عملت جمهورية مصر العربية على إشراك منظمات المجتمع المدني في بلورة تقريرها الوطني؟
- ما هي الخطوات التي سوف تتخذها جمهورية مصر العربية من أجل متابعة وتنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان الدولي؟ كيف تنوي أن تشرك منظمات المجتمع المدني في هذه العملية؟
- هناك مطالبات من المنظمات غير الحكومية الوطنية بتعديل القانون رقم 84 لسنة 2002 لضمان الحق في التنظيم وتكوين الجمعيات. هل تنوي جمهورية مصر العربية ضمان عملية تشاور شفافة وبناءة مع المجتمع المدني في هذا الشأن؟
- هل تنوي جمهورية مصر العربية ضمان عملية تشاور شفافة وبناءة مع منظمات المجتمع المدني بشأن مسودة قانون مكافحة الإرهاب الذي يفترض الانتهاء منه بحلول نهاية فترة الطوارئ في مايو من هذا العام؟
- تثنى النرويج تعديلات القانون الجنائي الخاصة بجرائم الرأي. مع ذلك، لازالت هناك عقوبات جنائية على جرائم الرأي والتعبير في مصر، كما يتعرض الصحفيون والمدونون لمخاطر السجن لعدد من السنوات. هل تنوي جمهورية مصر العربية اتخاذ مزيد من الخطوات في اتجاه عدم تجريم حرية الرأي والتعبير؟
- تثنى النرويج تحديد 64 مقعدا في مجلس الشعب للنساء في الانتخابات البرلمانية هذا العام. ما هي الخطوات الإضافية التي تنوي جمهورية مصر العربية اتخاذها لضمان وصول مزيد من النساء إلى مراكز اتخاذ القرار؟
- رغم النصوص الحمائية في قانون العقوبات إلا أن العنف ضد النساء لازال أمرا يثير القلق، سواء كان يحدث في المنزل أو مكان العمل أو في الفضاء العام. ما هي الخطوات المحددة التي تنوي مصر اتخاذها لضمان حماية النساء في مصر؟
- هل تنوي جمهورية مصر العربية بحث إمكانية رفع تحفظاتها على المادة 2 و 9 و 16 من اتفاقية السيداو، وهل تنوي التصديق على البروتوكول الاختياري للسيداو؟

## سويسرا

- **التعذيب:** ادعاءات التعذيب التي يمارسها ضباط الأمن والشرطة تقابل بالتجاهل المنهجي. هل تنوي مصر التحقيق في كافة ادعاءات التعذيب في المستقبل وأن تقدم الممارسين للتعذيب إلى العدالة؟

- **قانون الطوارئ:** ما هي التدابير التي تنوي مصر اتخاذها لضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية - خاصة للمعتقلين - في ظل قانون الطوارئ ومن بعده قانون مكافحة الإرهاب؟
- **عقوبة الإعدام:** لازالت عقوبة الإعدام هي العقوبة المنصوص عليها في القانون المصري لعدد كبير من الجرائم كما شهد عام 2009 استخداما واسعا لهذه العقوبة. هل تنوي مصر التقليل من عقوبة الإعدام وتقليل عدد الجرائم المعاقبة بالإعدام في سبيل إلغاءها؟
- **حرية التعبير:** هل تنوي مصر مراجعة القانون الوطني (المواد الخاصة في القانون الجنائي) التي تسمح بحبس الصحفيين والمدونين بسبب كتاباتهم ليكون موقفها متسقا مع القانون الدولي؟

## الأرجنتين

- العديد من منظمات حقوق الإنسان تتحدث عن الاختفاءات القسرية. في هذا الشأن ترغب الأرجنتين أن تسأل عن التدابير التي اتخذتها مصر للتحقيق في هذه الحالات؟
- ترغب الأرجنتين أن تسأل عن السياسات والأعراف المطبقة في مكافحة العنف المنزلي. في هذا الشأن وفي ضوء استمرار الممارسات التمييزية ضد النساء، ترغب الأرجنتين في السؤال عن التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها من أجل وضع حد لتلك الممارسات.
- كذلك ترغب الأرجنتين في السؤال عن التدابير التي تم اتخاذها من أجل تعزيز مشاركة النساء في كافة مستويات المجتمع والدولة، بما في ذلك اتخاذ القرار وما هي البرامج والسياسات التي تطبق بهدف تحقيق تمكينهن الاقتصادي.
- طبقا للمعلومات الواردة من منظمات حقوق الإنسان لازال المدنيون يحاكمون أمام المحاكم العسكرية والمحاكم الاستثنائية. في هذا الصدد ترغب الأرجنتين في السؤال عن الضمانات التي توفر للمدنيين في ظل هذه الإجراءات وكيفية ضمان الحق في المنول أمام محاكم مؤهلة ومستقلة وغير منحازة بنص القانون.
- فيما يتعلق بالنتائج التي توصل لها المقرر الخاص بالتعذيب الذي طالب الحكومة في عام 2009 بإلغاء كافة النصوص القانونية التي تسمح بالاعتقال الإداري واتخاذ التدابير الفعالة للإفراج أو محاكمة كافة المعتقلين في ظل هذا النظام، إضافة إلى إنهاء ممارسة الاعتقال السري وضمان أن يقتصر احتجاز المعتقلين في الأماكن المعترف بها رسميا وأن يتمكنوا من الاتصال بالمحامين والأطباء وأسرههم، ترغب الأرجنتين في السؤال عن التدابير التي تبنتها الحكومة أو تنوي اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف.

## أيرلندا

- **حرية تكوين الجمعيات والتشاور مع المجتمع المدني:** هل يمكن لمصر أن تحدد ما هي التدابير المحددة التي سوف تتخذها الحكومة للتشاور الواسع والفعال مع المجتمع المدني أثناء تحضير مسودة قانون الجمعيات الجديد وكيف سوف تضمن المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية المستقلة في مصر؟

- هل تنوي مصر تعديل المواد 11، 17، 42 من قانون الجمعيات الحالي (القانون 84 لسنة 2002) وضمان أن لا يتضمن القانون الجديد نصوصا مقيدة شبيهة بها؟
- **حرية التعبير:** هل تنوي مصر تعديل قانون الصحافة والمواد 102/179 و 308 من قانون العقوبات بهدف رفع عقوبة الحبس في كافة الأحوال لضمان حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان في الدولة.
- هل تنوي مصر إلغاء سلطات الطوارئ وبالتحديد تمتنع عن استخدامها في مواجهة الصحفيين والمدونين؟

## هولندا

- يشير التقرير الحكومي إلى أن حالة الطوارئ الحالية سوف تنتهي في 31 مايو 2010 أو مع تطبيق قانون مكافحة الإرهاب، أيهما أقرب. في أثناء صياغة قانون مكافحة الإرهاب إلى أي حد تنوي حكومة مصر أن تضع في اعتبارها كافة التوصيات التي قدمها المقرر الخاص لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أثناء مكافحة الإرهاب الواردة في تقرير بعثته إلى مصر؟
- أحد الوعود التي قدمتها حكومة مصر هو مراجعة تعريف التعذيب في القانون المصري لكي يصبح أكثر اتساقا مع اتفاقية مناهضة التعذيب. المقرر الخاص بالتعذيب الذي طلب زيارة مصر في عام 1996 و 2007 يمكنه أن يقدم المساعدة في هذا الشأن. هل تنوي حكومة مصر دعوة المقرر الخاص، وفي حال كان الأمر كذلك، متى يكون ذلك؟
- هل تضع حكومة مصر في اعتبارها إمكانية مراجعة القوانين المنظمة للأحزاب السياسية التي، حسب المجلس القومي لحقوق الإنسان، تقيد حرية تكوين الأحزاب السياسية؟
- رغم التعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي عام 2006 لازال الكثير من أعمال التعبير عن الرأي تعاقب بالحبس كما أدين عدد من الصحفيين والمدونين بسبب كتاباتهم. متى تنوي حكومة مصر استكمال الخطوات اللازمة لتنفيذ وعد رئيس الجمهورية بإلغاء عقوبة الحبس في قضايا الرأي والنشر؟
- هل حكومة مصر مستعدة لإلغاء كافة النصوص القانونية والسياسات التي تميز ضد من يعتقدون ديانة أخرى غير الإسلام. وفي حال كان الأمر كذلك متى تنوي الحكومة تقديم قانون موحد للعبادة لمجلس الشعب؟
- في ضوء الخطوات الهامة التي اتخذتها حكومة مصر في السنوات الأخيرة لتحسين وضع النساء - مثل استمرار الجهود في مناهضة العادات الضارة مثل التشويه الجنسي للإناث - هل تنوي حكومة مصر تعديل المواد التمييزية في قانون الأحوال الشخصية والقانون الجنائي وأن تقدم الضمانات لمناهضة العنف ضد النساء؟